

Weekly Money Market Report

12 أغسطس 2018

عصر العقوبات والرسوم الجمركية

الولايات المتحدة الأمريكية

الإقبال على المخاطر يتضاءل

كان الأسبوع ضحلاً فيما يخص البيانات الاقتصادية لمجموعة الدول الصناعية السبع، فيما استمرت النزاعات السياسية حول التجارة والسياسات تحوم فوق الأسواق. وكان الراحون الأساس في الأسواق المالية هم الين الياباني والدولار الأمريكي والسندات المقومة بالدولار الأمريكي. وكان تجنب المخاطر هو العنوان الرئيس مع تدهور عملات الأسواق الناشئة. وكان موقف الإدارة الأمريكية حول التجارة والسياسات الخارجية هو العامل الرئيس وراء طلب الأمان، فيما تشير نبرة الصين إلى أن التراجع ليس خياراً. وكان البنك المركزي الأوروبي قد حذر من أن تصاعد حرب الرسوم شكّل مخاطر جدية للاقتصاد العالمي في المدى القصير والمدى المتوسط. وقال البنك إنه "إذا ما تم تنفيذ كل إجراءات التهديد، سيرتفع معدل الرسوم الأمريكية إلى مستويات لم نشهدها في الخمسين سنة الأخيرة".

وبالنظر إلى الليرة التركية، فهي تشهد خسائر شديدة منذ مايو. فقد خسرت الليرة التركية حوالي 43% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية السنة وحتى الآن. وبلغت الليرة التركية مستوى متدنياً جديداً عند 6.8010 يوم الجمعة بسبب القلق حيال تورط القطاع البنكي الأوروبي الذي فاق تأكيدات الحكومة التركية بدعم الاقتصاد. وفي التفاصيل، فإن البنوك الإسبانية لها 83.3 بليون دولار لدى المقترضين الأتراك، ولبنوك الفرنسية 38.4 بليوناً وللمقرضين الإيطاليين 17 بليوناً. وبالتالي، فإن المؤسسات التركية ستحمل أعباء تكاليف عالية لسداد السيولة المقترضة. وبدأ التراجع الحاد لليرة عقب بلوغ آراء الرئيس اردوغان غير التقليدية حول أسعار الفائدة الأسواق التي قالت إن "سعر الفائدة هو أم وأب كل شر". واكتسب تراجع العملة المزيد من الزخم مع توقيع أميركا عقوبات على بعض المسؤولين الأتراك ورتت تركيا بطريقة مماثلة. وفشلت المفاوضات بين الدولتين في إحراز تقدم.

أما بالنسبة للروبل الروسي، فقد تراجع إلى أدنى مستوى له في أكثر من سنتين إثر خطط أميركا بتنفيذ قيود تجارية صارمة رداً على تسميم عميل الاستخبارات العسكرية السابق، سرغي سكرينال، في بريطانيا. وبدأ الدولار الأمريكي الأسبوع مقابل الروبل يوم الاثنين عند 63.33 وأنهى يوم الجمعة عند 67.67. وتأتي العقوبات في قسمين. ويطلب الأول الصادرات الأمريكية من السلع الحساسة المرتبطة بالأمن الوطني. وأفادت أميركا أن الشريحة الثانية ستصبح فاعلة في حوالي 3 أشهر، إذا فشلت روسيا بتقديم ضمانات موثوقة بأنها لن تستخدم أسلحة كيميائية وتسمح للأمم المتحدة أو غيرها من مجموعات المراقبين الدوليين بإجراء تقييمات في المواقع.

وبالنسبة للعقوبات الأخرى، تم تنفيذ المرحلة الأولى من العقوبات على إيران الأسبوع الماضي لمنعها من استخدام الدولار كوسيط في الصرف. وتقيد العقوبات أيضاً إيران في التجارة في السيارات والمعادن (الذهب والصلب والفحم والألمنيوم)، وسيتم منعها أيضاً من شراء الطائرات الأمريكية والأوروبية. وسيتم فرض المرحلة الثانية من العقوبات في نوفمبر، لتتطال الإنتاج النفطي الإيراني. وقد تراجع الريال الإيراني أكثر من 50% مقابل الدولار الأمريكي هذه السنة.

تضخم المستهلك الأمريكي عند أعلى مستوى له منذ عشر سنوات

يستمر الاقتصاد الأمريكي بتسجيل قراءات اقتصادية قوية، فيما فشل نظراؤه في اتباع المسار ذاته. وارتفع تضخم المستهلك الأساس إلى أعلى مستوى له في 10 سنوات، ممهداً الطريق لمجلس الاحتياطي الفدرالي لرفع أسعار الفائدة تدريجياً. وارتفع مؤشر سعر المستهلك الكامن بنسبة 0.1% ليصل إلى 2.4% في يوليو وتحرك أيضاً مؤشر سعر المستهلك الكلي في الطريقة نفسها نحو 2.9%.

وعلى صعيد المنتج، توقفت الأسعار للمرة الأولى هذه السنة مع بقاء قراءة مؤشر سعر المنتج الشهري على حاله. وعلى أساس سنوي، ارتفعت البيانات بنسبة 3.3% عن سنة مضت، أي أقل بقليل من النسبة البالغة 3.4% التي شهدناها في يونيو. وتراجع التضخم الكلي بتراجع أسعار الطاقة والغذاء. ومن ناحية أخرى، وباستثناء المواد المتقلبة مثل الغذاء والطاقة، ارتفع تضخم المنتج الأساس بنسبة 0.3% في يوليو. وفي الشهور الاثني عشر المنتهية في آخر يوليو، ارتفعت البيانات الأساس بنسبة 2.8% بعد ارتفاعها بنسبة 2.7% في يونيو.

وتأتي هذه البيانات في وقت وصل فيه الاقتصاد تقريباً إلى التوظيف الكامل ويشهد نمواً قوياً. وقد ترتفع القراءات المستقبلية للتضخم مع بدء رسوم إدارة ترامب على الواردات بالتأثير على الضغوطات السعريّة. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن المصنّعين يستوعبون بعض ارتفاع التكاليف الآن، مع المزيد من الرسوم التهديدية في الجعبة، وقد تكون مسألة وقت قبل أن يبدأ تضخم الطلب النهائي بالارتفاع.

وارتفع الدولار الأمريكي بحدة الأسبوع الماضي إلى مستوى لم نشهده في 13 شهراً. وكسر المؤشر مستوى 95 و96، وارتفع إلى مستوى مرتفع عند 96.452، الأعلى منذ يوليو 2017. وكان الدولار في ارتفاع مستمر منذ أبريل مع أداء الاقتصاد الأمريكي الجيد مبدياً وتحرك مجلس الاحتياطي الفدرالي نحو مسار يمكن توقعه.

For further information, please contact NBK Dealing Room on 22462046 (Telephone), 22419720 (Fax) or TSD_LIST@nbk.com. This report is a publication of National Bank of Kuwait. It is designated for information only, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential loss and/or damage arising from its use.

بشكل أفضل لأسعار الفائدة. ولكن الارتفاع الحاد الأسبوع الماضي حصل مع استيعاب الدولار الأمريكي بعض تدفقات الملاذ الآمن. وقد لقي الدولار دعماً من تنامي التوترات التجارية العالمية والعلاقات الجيوسياسية المتوترة. وقد أفادت أميركا مؤخراً أنها ستفرض عقوبات جديدة على روسيا، فيما كانت في نزاع دبلوماسي مع تركيا. وفي جلسات التداول الخمس الأخيرة، ارتفع الدولار بحوالي 1.1% مقابل سلة من العملات وقد ارتفع بنسبة 4% منذ بداية السنة.

المملكة المتحدة وبريطانيا

العملة الموحدة تتدهور إلى أدنى مستوى لها في 13 شهراً

إن عكس الديناميكية الاقتصادية هذه السنة، والذي وقرّ دعماً لليورو في 2017، قد يستمر بالضغط على العملة الموحدة وتبقى المخاطر متجهة نحو التراجع في المدى القصير. وقد كانت القوة المفاجئة للاقتصاد الأوروبي هي التي ساعدت اليورو عندما تلاشت المخاطر السياسية المحيطة بالانتخابات الفرنسية. ولكن الأساسيات الإيجابية من اقتصاد اليورو قد أصبحت أقل إيجابية بالفعل، وقد ازدادت عمليات بيع اليورو بوضوح، خاصة مع كسر اليورو مقابل الدولار أخيراً مستوى الدعم عند 1.15. وتقنياً، يشير كسر اليورو مقابل الدولار لمستوى الدعم الأساس البالغ 1.1507 إلى نهاية نمط التدعيم الذي بدأ في مايو. وقد استؤنف التراجع المستمر من أعلى مستوى في فبراير عند 1.2555.

وبخصوص الأسبوع الماضي، فقد كان خفيفاً من حيث المؤشرات الاقتصادية لليورو. وبالتالي، فإن معظم تراجع اليورو يعزى إلى ارتفاع الدولار الأمريكي. ويعتبر تعامل البنوك الأوروبية باليرة التركية عاملاً آخر وراء تراجع اليورو. وللمؤسسات التركية تعامل كبير بالدولار الأمريكي والديون المقومة باليورو، وبالتالي سيكون دفع هذه الديون أكثر تكلفة للمؤسسات التركية. وبدأ اليورو جلسته الأسبوعية مقابل الدولار عند 1.1561 وتراجع إلى أدنى مستوى له في 13 شهراً عند 1.1383. وتراجع اليورو بنسبة 1.3% مقابل الدولار في أيام التداول الخمسة الأخيرة.

الناتج المحلي الإجمالي يتحسن، الجنيه الإسترليني يتراجع

اكتسب الاقتصاد البريطاني زخماً في الربع الثاني، بعد تباطؤ حاد في الشتاء في بداية السنة. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% كما توقعت الأسواق، ليصل بذلك المعدل السنوي للربع الثاني إلى 1.3%، أي بالكاد فوق أدنى نسبة في ست سنوات تم تسجيلها في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة. وكان قطاع الخدمات والإنشاءات اللذان ارتفعاً بنسبة 0.5% و0.9% من ربع آخر على التوالي هما المكونان الرئيسان للناتج المحلي الإجمالي اللذان رفعا النمو الاقتصادي البريطاني. وإضافة لذلك، ساهم أيضاً إنفاق العائلات واستثمار الشركات إيجاباً بارتفاعهما بنسبة 0.5% و0.3%. ومن الناحية السلبية، تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.8% من ربع آخر وازداد العجز التجاري بمقدار 4.7 مليون جنيه ليصل إلى 8.6 مليون جنيه.

ومنذ التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، تراجعت بريطانيا من أسرع نمو اقتصادي في مجموعة الدول الصناعية السبع إلى أبطأ نمو. ويبدو الدفع الاقتصادي مقيداً مقارنة ببعض نظرائه العالميين، ويستمر عدم اليقين مخمّياً فوق بريطانيا من ناحية موضوع خروجها من الاتحاد الأوروبي. ويفكر المستثمرون مرتين قبل الاستثمار في بريطانيا، إذ أن نتيجة اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تزداد غموضاً كل يوم. وقد شهد أيضاً الاتحاد الأوروبي، وهو شريك تجاري مهم لبريطانيا، نمواً بطيئاً ويستمر تأجيل استثمار الشركات بسبب عدم اليقين حيال اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر إلى الجنيه الإسترليني، فقد تراجع مقابل الدولار بشكل كبير الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى له منذ يونيو 2017 عند 1.2736 يوم الجمعة، ليخسر بذلك 264 نقطة أساس منذ بداية الأسبوع. وبدأت معاناة الإسترليني بعد أن حذّر محافظ بنك إنكلترا من أن عدم الاتفاق حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبح مرجحاً جداً، وأضاف وزير التجارة البريطاني أن هناك احتمالاً نسبته 60% ألا يتم التوصل لاتفاق قبل الموعد النهائي في مارس 2019. وقد تأثر الجنيه أيضاً في الأساس حين أدركت الأسواق أن رفع أسعار الفائدة سيكون على الأرجح محدوداً برفع واحد في السنة.

آسيا

الاقتصاد الياباني يعود إلى النمو

انتعش الاقتصاد الياباني في الربع الثاني من السنة بعد أن شهد أول انكماش في 8 أرباع سنة. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الأولي من انكماش نسبته بعد المراجعة 0.9% في الربع الأول إلى 1.9% في الربع الثاني على أساس سنوي. وكان المحركان الرئيسان للنمو الاستهلاك الخاص وإنفاق الشركات. فقد ارتفع الاستهلاك الخاص، الذي يشكل حوالي 60% من الاقتصاد، بمعدل 2.8% على أساس سنوي، وارتفاع إنفاق المستهلك هو تطور يريده بنك اليابان، ولكن من غير المرجح أن يغيّر البنك موقفه من أسعار الفائدة. وتجاوز الارتفاع في الواردات البالغ 3.9% بسهولة نمو الصادرات البالغ 0.8%، ما يشير إلى تراجع الجو التجاري.

وقد استمر عدم نمو الأجور بشكل كبير في الاقتصاد بوضع سقف على النمو السعري الذي يبقى أقل بكثير من النسبة التي يستهدفها بنك اليابان والبالغة 2.0%. وإضافة لذلك، خفّض البنك المركزي توقعه للتضخم في 2018 وأضاف إرشاداً مستقبلياً إلى بيانه ليشدّد على إطالة موقفه الإجمالي من السياسة النقدية الشديدة التسهيل. وفشلت أميركا واليابان في التوصل إلى أي اتفاق حول التجارة الأسبوع الماضي، إذ أن اليابان تفضل مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، فيما تهدف أميركا إلى مفاوضات ثنائية. ويخلق النزاع التجاري بين أميركا والصين الكثير من عدم اليقين. وإذا استمر عدم اليقين هذا وازداد، يمكن أن يبدأ بالحاق الضرر بقطاعي الصادرات والتصنيع اليابانيين.

وكان أداء الين، عملة الملاذ الآمن، جيداً نسبياً مقابل الدولار الأمريكي الأسبوع الماضي، بالرغم من التحركات القوية للدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني. ولقي الين دعماً من تصاعد التوترات التجارية والنزاعات السياسية العالمية وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الياباني. وبدأ الدولار الأسبوع مقابل الين عند 111.24 وأنهى عند 110.92. وخسر الدولار 0.30% من قيمته مقابل الين الأسبوع الماضي.

بيانات تضخم متباينة في الصين

تضخم النمو السعري الاستهلاكي في الصين إلى أعلى مستوى له في 4 أشهر في يوليو، فيما انكمش تضخم المنتج للمرة الأولى منذ مارس. فقد ارتفع مؤشر سعر المستهلك بنسبة 0.3% على أساس شهري، ليدفع المعدل السنوي للارتفاع من 1.9% إلى 2.1%. ولقي مؤشر سعر المستهلك الكلي دعماً من الارتفاع السنوي البالغة نسبته 2.4% في المواد غير الغذائية التي ارتفعت بارتفاع أسعار الوقود. ولكن التضخم الأساس بقي ثابتاً عند 1.9% للشهر الثالث على التوالي، مشيراً إلى ضغوطات تضخمية محلية حميدة. ومن ناحية المنتج، تراجع مؤشر سعر المنتج من 4.7% إلى 4.6%.

وبالإجمال، يبدو تأثير رسوم الاستيراد على التضخم ضئيلاً حتى الآن. ولكن لا يبدو أن الحرب التجارية تتراجع، إذ أن الطرفين مستعدان للرد. وأعلنت الصين عن المزيد من الرسوم الانتقامية بنسبة 25% على ما قيمته 16 مليون دولار من الواردات الأميركية. ويتوقع أن ترفع الرسوم الجمركية تكلفة الإنتاج في بعض الصناعات وربما تقلص عوائد الشركات. وقد ترتفع أسعار الاستيراد، إذ أن الرنمني قد تراجع بالفعل بنسبة 8% منذ يناير، وتكاليف مواد الإدخال الخام ترتفع في قطاع الطاقة بسبب ارتفاع أسعار النفط. ومع انخفاض التضخم الكلي دون النسبة التي يستهدفها البنك المركزي والبالغة 3%، سيكون لبنك الشعب مجالاً كافياً لإجراء المزيد من التسهيل في السياسة النقدية إذا ما دعت الحاجة.

ارتفاع حاد في واردات الصين

ارتفعت الصادرات التجارية للصين الشهر الماضي بالرغم من تنامي التوترات التجارية وتنفيذ الرسوم الجمركية الأميركية على 34 مليون دولار من الواردات الصينية في 6 يوليو. وفي التفاصيل، ارتفعت قيمة الصادرات المقومة بالدولار بنسبة 1% لتصل إلى 12.2%، وفي نفس الوقت ارتفعت الواردات بمعدل أسرع من 14.1% إلى 27.3%. وبالتالي، تضاعف الفائض التجاري الصيني من 41 مليون دولار في يونيو إلى 28.09 بليوناً. وكان ضعف الرنمني الذي تراجع بنسبة 8% منذ بداية السنة هو أحد العوامل كئيب، تراجع بشكل طفيف من 28.97 بليون دولار في يونيو إلى 28.09 بليوناً. وكان ضعف الرنمني الذي تراجع بنسبة 8% منذ بداية السنة هو أحد العوامل الرئيسية الداعمة للصادرات الصينية. ويبدو أن تراجع العملة قد خفف من تأثير الرسوم الجمركية، وتأثير الرسوم على 34 بليون دولار هو ضئيل مقارنة بالواردات الأميركية من الصين البالغة 505 بليون دولار. ولكن الميزان التجاري الصيني قد يتراجع مع استمرار ارتفاع التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين، وعدم تراجع أي من الطرفين.

وقد بدأ الاقتصاد الصيني بالفعل بالتحول بشكل كبير نحو محركات النمو الداخلي، وستكون السياسات الداعمة لاستدامة النمو في هذه الأجزاء من الاقتصاد مفتاح الاستقرار الاقتصادي.

البنك المركزي الأسترالي يبقي على سعر فائدة منخفض قياسي

أبقى البنك المركزي الأسترالي على سعر الفائدة الرسمي عند 1.50%، مسجلاً بذلك أطول فترة من دون تغيير. وأقرّ مجلس احتياط أستراليا أن الصين تشهد زخم نمو أبطأ وقد تؤثر على أستراليا سلباً، كونها أكبر شريك تجاري لأستراليا. وإضافة إلى ذلك، أفاد المجلس أن تراجع إنفاق العائلات استمر كمصدر لعدم اليقين للاقتصاد وعاملاً للحفاظ على سعر فائدة متدنٍ قياسياً.

وعلى صعيد التضخم، يتوقع الآن أن يتراجع النمو السعري إلى نحو 1.75%، خارج النطاق الذي يستهدفه المجلس ما بين 2% و3%.

ومحلياً، لم تتغير الصورة كثيراً مع سوق عمل قوي، ولكن الأجور بقيت ضعيفة نسبياً. فقد استمرت الظروف في سوقي الإسكان في أكبر مدينتين بالتراجع، وبقيت إجراءات تضخم الإيجار على مستوى الدولة ضعيفة. وفي الإجمال، مع تراجع توقعات التضخم، وتراجع النمو وتزايد المخاطر العالمية، لا تتوقع الأسواق رفع مجلس الاحتياط أستراليا لأسعار الفائدة لسنة على الأقل. وسيجعل ارتفاع أسعار الفائدة في أميركا وثبات أسعار الفائدة في أستراليا من الصعب أن يرتفع الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأميركي.

الكويت

الدينار الكويتي عند 0.30340

بدأ الدولار الأمريكي الأسبوع مقابل الدينار صباح الأحد عند 0.30340.

أسعار العملات 12 - أغسطس - 2018

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1570	1.1383	1.1628	1.1413	1.1215	1.1510	1.1500
GBP	1.3009	1.2723	1.3017	1.2770	1.2570	1.2875	1.2850
JPY	111.20	110.51	111.52	110.93	108.90	111.95	110.00
CHF	0.9930	0.9895	0.9985	0.9954	0.9750	1.0155	0.9860